

الدين الخارجي للاقتصاد العراقي/ مقارنة في تحليل الآثار على متغيرات كلية مختارة

The external debt of the Iraqi economy

An approach to analyzing the effects on selected total variables

Zainab7544@yahoo.com	جامعة النهريين كلية اقتصاديات الاعمال	زينب محمد رشيد
dr.hajeer.ameen@nahrainuniv.edu.iq	جامعة النهريين كلية اقتصاديات الاعمال	أ.د. هجير عدنان زكي أمين

المستخلص:

تعكس ادارة الدين الخارجي و طريقة توظيفه قدرة الادارة الاقتصادية بكل مفاصلها، المالية و النقدية و التجارية على جعل القرض منتجا وقادرا على الايفاء بمتطلبات توزيع أعباء الالتزام بين الجيل الحاضر و الاجيال اللاحقة. قدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي بعد 2003 فانه لا يعاني من فجوة موارد بالمفهوم التنموي و ان اللجوء الى الاقتراض الخارجي، كان يعود الى هشاشة الاقتصاد و اخفاق مساعي التنمية و ادارة موارد الموازنة العامة في حماية الاقتصاد في أوقات الازمات وعدم استغلال الزيادات المتحققة عند ارتفاع اسعار النفط لترصين الجدارة الائتمانية.

و عليه فان اللجوء الى الاقتراض الخارجي ينبغي أن يراعي معايير الاستدامة التنموية و ما يتطلبه ذلك من القيام اصلاحات حقيقية في بنية الاقتصاد العراقي لاسيما القطاعات الإنتاجية الأخرى التي تكوّن الناتج المحلي بعيدا عن النفط .

الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي العراقي، التنمية، الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، الناتج المحلي الاجمالي العراقي بدون النفط

Abstract

The management of the external debt and the way it is used reflects the ability of the economic management in all its aspects, financial, monetary, and commercial, to make the loan productive and able to meet the requirements of distributing the burden of obligation between the present and future generations. As far as the Iraqi economy, after 2003 is concerned, it did not suffer from a resource gap, as a developmental concept, and resorting to external borrowing was due to the fragility of the economy and the failure of development efforts and the management of the public budget resources to protect the economy in times of crisis and the failure to exploit the revenue increases achieved when oil prices were high, to cement creditworthiness.

Accordingly, resorting to external borrowing should take into account the criteria of development sustainability and what this requires to engage in real reforms in the structure of the Iraqi economy, especially other productive sectors other than the oil sector.

Keywords: Iraqi foreign debt, development sustainability, credit worthiness.

المقدمة:

يقترن اللجوء الى الاقتراض الخارجي عادة" بوجود اختناقات مؤقتة أو مستديمة يمكن أن يمر بها أي إقتصاد سواء كان متقدما أو ناميا"، حيث يمثل هذا الاقتراض، مع تكاليف خدمته التزاما "واجب السداد بأجل محدد ازاء جهات أجنبية، الأمر الذي يتطلب أهتماما" جديا "بالكيفية التي يوظف فيها القرض الخارجي في معالجة الغرض الذي استدعاه سواء كان تنمويا" أو ملاقة" لأزمة طارئة في المدفوعات. الا ان الاقتراض الخارجي يحتل أهمية خاصة في البلدان النامية عموما" كونه يمثل الانعكاس الخارجي لفجوة الموارد المحلية لا سيما تلك التي لا تواكب مدخراتها المحلية (الخاصة و العامة)، متطلباتها الاستثمارية و التنموية . و هنا يأتي البحث في آثار الدين و التحري عن الجدارة الائتمانية للقيام بالاقتراض الخارجي بدلالة آثاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية كأحد المواضيع الجديرة بالبحث ، لاسيما في الإقتصاد العراقي الذي بدأ المرحلة بعد 2003 بديون خارجية متراكمة ثم عاد الى الاقتراض الخارجي بسبب استمرار هشاشة الإقتصاد الذي استمر على صفة الربعية الغالبة فيه .

وعليه تمثلت أهمية البحث في متابعة الابعاد الاقتصادية لآثار الاقتراض الخارجي بصورة عامة، وبدلالة مؤشرات مختارة في الإقتصاد العراقي و تكوين تصور عن الجدارة الائتمانية الفعلية للاقتصاد بالتركيز على الناتج المحلي باستبعاد النفط. أما مشكلة البحث: فقد تركزت على امكانية التحقق من الجدارة الائتمانية للاقتصاد العراقي بدلالة مؤشرات اقتصادية كلية مختارة و مدى قدرة الناتج المحلي بدون النفط على مواكبة ثقل الدين الخارجي و الربط بين معدل النمو للناتج المحلي (باستبعاد عوائد النفط) مع استيعاب ثقل الدين الخارجي.

واستند البحث الى فرضية مفادها إن استبعاد القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي من شأنه أن يحدد الجدارة الائتمانية الفعلية للاقتصاد العراقي ازاء الاقتراض الخارجي بشرط الادارة الجيدة .

ولغرض التحقق من فرضية البحث والاجابة على تساؤلات مشكلته، فقد اتبعت الهيكلية التي تضمنت ثلاثة مباحث تناول الاول مفاهيم عامة حول الدين الخارجي واثاره، فيما اهتم الثاني بتعقب الدين الخارجي للاقتصاد العراقي، أما المبحث الثالث فتضمن مقارنة في تحليل أثر الدين الخارجي على الإقتصاد العراقي من خلال مؤشرات مختارة . وتوصل البحث عدد من الاستنتاجات والتوصيات

اما الدراسات السابقة فتمثلت في عدد من الدراسات نذكر منها دراسة

1-حسين ماجد ثامر، عبد العظيم عبد الواحد، تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثرها على استدماه الدين العام غي العراق للمدة (2000-2019) جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2019

فتمثل هدف البحث في الكشف عن طبيعة العلاقة واتجاهها بين اسعار النفط الخام ومؤشرات الدين العام في العراق اما مشكلة البحث فتمثلت في تقلبات اسعار النفط الخام الايجابية والسلبية في العراق تحديا كبيرا في مدى تأثيرها على مؤشرات استدماه الدين العام من خلال الاثر المزدوج لهذه التقلبات. فيما تمثل فرضية البحث في ان تقلبات اسعار النفط الخام العالمية تؤثر عن طريق قناتي الموازنة العامة للدين العام على مؤشرات استدماه الدين العام في العراق.

2-باسم محمد تركي، علي احمد دليمي، الدين العام ومؤشرات الاقتدار المالي في العراق دراسة تحليلية 2004-2017، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2020

الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. استفاد البحث من مناهج التحليل و الأسس النظرية و الجوانب التطبيقية في الدراسات السابقة و انتقاء ما يتناسب منها مع هدف البحث.
2. انفرد عن الدراسات السابقة في التركيز على البعد التنموي للدين و استخلاص المؤشرات المطلوبة لتعقب أثره باستخدام المنهج التحليلي/ الوصفي فضلا عن القياس الاقتصادي.

3. انفرد البحث في التركيز على الاقتصاد العراقي من حيث كونه اقتصاد ريعي لا يعاني من فجوة الموارد بقدر ما يحتاج الى الاقتراض لملاقة حاجات التمويل المتأتية من عجز الموازنة بسبب هشاشة الوضع التنموي الفعلي المتمثل في بنية الهيكل الانتاجي .

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الدين الخارجي واثاره

1. مفهوم الدين العام الخارجي: يعرف الدين العام الخارجي بانه المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كالدول و/أو المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى بوصفها التزامات مالية وفق شروط و مقابل استحقاقات محددة وضمن آجال زمنية معلومة يتم الاتفاق حولها عند التعاقد بالاقتراض. و تتراوح الجهات المقرضة في شروط و استحقاقات ما تقدمه من قروض حسب شخصية الجهة المقرضة (دولة، مؤسسة دولية. مصرف تجاري.. الخ) الا انها تشترك في هدف أساسي يتمثل في تأمين السداد وضمان الاسترداد. و يتعاطم هذا الهدف لدى المؤسسات المالية التجارية الخاصة التي تطمح الى تحقيق أكبر عائد ممكن من "مجازفة" الاقراض، فضلاً عن مواجهة حالات عدم التأكد المصاحب لإمكانية عدم قدرة الدولة على الوفاء بالدين، و لذا فانها تحتاط بفرض فوائد بمعدلات تساوي اسعار الفائدة السائدة في السوق مضافاً اليها النسبة التي تراها ملائمة لاغراض التحوط و الربح . وهنا تبرز اهمية الجدارة الائتمانية للدولة المقرضة، كأحد المعايير التي تتوقف عليها نسبة هذه الاضافة.

من جانب اخر قد تحصل الدولة على الدين الخارجي من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو من خلال المؤسسات الاقليمية كبنك الاستثمار الاوربي وصندوق الاستثمار العربي، الا انه يعاب باقتضاره على أعضاء المؤسسات فقط، علاوة على الالتزام باتباع سياسات اقتصادية ومالية معينة قد لا تتناسب مع التوجهات الاقتصادية والمالية للدولة المقرضة. وقد تحصل الدول على الدين من دول اخرى، ويتميز هذا النوع بانخفاض اسعار الفائدة مع أجل سداد طويل وتوفر فترة سماح مناسبة بالمقارنة مع القروض التي تحصل عليها الدولة من المؤسسات الخاصة ولكن قد يرد هنا احتمال ان توجه بعض الضغوط السياسية من الدولة المقرضة على الدولة المقرضة حسب ما تمليه مصلحتها، الا ان الفرصة تبقى متاحة أمام الدولة المقرضة في ان تقوم بتوظيف الدين بأفضل شكل ممكن مما يمكنها من زيادة معدلات النمو للاقتصاد الوطني، وهذا بدوره يؤدي الى توسع القاعدة الضريبية، الامر الذي يخدم في التقليل من الاثر السلبي الذي يترتب على الموازنات العامة للدول المقرضة بسبب تزايد أعباء خدمة الدين.(أندراوس، 2014 : 481-482)

ومن الجدير بالذكر أن الدين الداخلي قد يتحول الى دين خارجي، عند قيام أحد الافراد أو الهيئات التي تقيم في الخارج بشراء السندات الحكومية بالعملة المحلية.

وقد يتم تحويل الدين الخارجي الى دين داخلي عندما تتحسن الأوضاع الاقتصادية وظروف الدولة، عندها تقوم الدولة او مواطنيها بشراء سندات الدين من الدائنين المقيمين في الخارج بالعملة الاجنبية، على ان يكون ذلك قبل أجل الاستحقاق. (الأعسر، 2016، 204)

2. أسباب لجوء الدول الى الدين الخارجي:

أ- عادةً ما تلجأ الدول الى الدين الخارجي عندما تكون بحاجة الى رؤوس الاموال، وعدم توفر ايرادات داخلية كافية، بالإضافة الى عدم كفاية المدخرات الداخلية.

ب- تلجأ الدول الى الدين الخارجي عندما تكون بحاجة الى العملات الاجنبية من أجل تغطية العجز في ميزان المدفوعات.

ج- قيام الدولة بدعم نقدها الوطني والمحافظة عليه من انخفاض قيمته.

د- تلجأ الدول الى الدين الخارجي من أجل الحصول على السلع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية من اجل سد حاجة السوق المحلي. (الحريري، واخرون، 2017: 244)

3. الدين الخارجية حسب قابليتها للجدولة:

أ-ديون غير قابلة للجدولة: تتمثل هذه الديون بالديون المستحقة للمنظمات الدولية أو الاقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي هذا النوع من الديون يجب على البلد الوفاء بها في موعد استحقاقها مهما كانت الظروف الاقتصادية والمالية التي يمر بها.

ب-الديون التجارية: وتتمثل في الديون المستحقة للمصارف التجارية في الخارج، ومن ثم القيام بإعادة جدولتها من خلال التفاوض بين المصارف الدائنة والدول ذات الشأن، ويتم عملية الجدولة في نادي لندن.

ج-الديون الرسمية الحكومية: وتتمثل هذه الديون في الديون الحكومية المضمونة أو المستحقة، ويتم جدولة هذه الديون عن طريق نادي باريس. (سلمان، 2017:123)

4. المشكلات التي تترتب على تراكم الدين الخارجي:

أ-الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي: من خلال النظرية الاقتصادية يتوضح بأن المعدلات المعقولة من الدين يمكن ان تساعد في رفع معدلات النمو الاقتصادي، اذ تتوفر للدول في المراحل المبكرة للتنمية أرصدة قليلة من رأس المال مع توفر حاجتها للاستثمارات الضخمة في كافة المجالات، وفي ظل توفر فرص كثيرة للاستثمار فيها ، ومادامت الدولة، لاسيما النامية، تستخدم هذه الاموال المقترضة في استثمارات إنتاجية ولاتعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فان هذا النمو الاقتصادي لا بد ان يؤدي الى السماح بسداد الديون في مواعيد استحقاقها. بخلاف ذلك قد يتحول الدين الى شَرَك ينغمس فيه الاقتصاد عندما تتراكم تكاليف خدمة الدين و أقساطه بنسب تتجاوز قدرته على السداد.

ب-الدين الخارجي والادخار المحلي: بما أن الأصل في اللجوء الى الدين هو لسداد فجوة الموارد لذا فأن الحاجة للدين الخارجي تتناسب مع انخفاض نسبة المدخرات المحلية الى الناتج المحلي الاجمالي.

ج-الدين الخارجي وميزان المدفوعات: عادة ما تقوم الدول باللجوء الى الدين الخارجي من أجل سد العجز في ميزان المدفوعات، ومع ذلك فان وصول الديون الخارجية الى مستوى خطر تصبح أعباء خدمة هذه الديون ممثلة لاحد الجوانب الضرورية في الفوائد والاقساط، وبالتالي تصبح عاملاً مهماً يساعد في اختلال ميزان المدفوعات، ومن ثم الزيادة في عجز ميزان المدفوعات أو خفض الفائض منه.

د-تراكم الدين الخارجي وسعر صرف العملة المحلية: أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي للدولة الى الناتج القومي الاجمالي قد يفضي بالدولة الى تخفيض سعر صرف العملة المحلية، حيث أن الدولة المدينة تضطر الى ذلك اذعانا للضغوط على ميزان المدفوعات بسبب مدفوعات خدمة الدين، فضلا عن انها تجد في التخفيض وسيلة مناسبة للحد من تدهور الحساب الجاري المتولد عن تراكم المدفوعات السنوية لخدمة الدين العام الخارجي.

هـ-زيادة الضغوط التضخمية: أن ازدياد الديون الخارجية للدولة الى جانب العديد من العوامل الاخرى، هو السبب في تزايد معدلات التضخم للدول ذات الديون الخارجية المرتفعة، حيث تؤدي زيادة الديون الخارجية الى زيادة القاعدة النقدية، والذي يؤدي الى زيادة عرض النقد وبالتالي حدوث التضخم. (مرقس، 2017: 9-10)

5. عبء الدين الخارجي: يتمثل عبء الدين الخارجي فيما يأتي:

أ-العبء النقدي المباشر: ويتمثل هذا العبء في حصيللة الصادرات التي تذهب من أجل الوفاء بالدين وفوائد هذا الدين من النقد الاجنبي، وأن لهذا التسرب من النقد الاجنبي تأثيراته السلبية لاسيما في ظل ندرته، وهذا الامر يؤدي الى انخفاض امكانية الدولة في زيادة التنمية لاستيراد المعدات الرأسمالية اللازمة بعد تسرب هذا النقد.

ب-التأثير النقدي غير المباشر: أن قيام الدولة بدفع عبء الدين الخارجي، يؤدي الى استنزاف ما يتوفر لديها من النقد الاجنبي، الامر الذي يضطرها الى دفع الدين من خلال الصادرات وتقليل الاستيرادات من جهة اخرى يؤدي انخفاض النقد الاجنبي الى دخول الاقتصاد في دورة من الانكماش بسبب انخفاض عرض النقد وكلا الامران يدفعان باتجاه التضحية بالاستقرار الداخلي لصالح الخروج

من ازمة الدين الخارجي و التضحية بالسوق المحلية، وقيامها بتلبية احتياجات السوق الخارجي من اجل الحصول على النقد اللازم لسداد هذا العبء.

ج-التأثير المالي المباشر: و ذلك عندما تقوم الدولة، استجابة لضغوط المدفوعات الخارجية، باللجوء الى فرض الضرائب الجمركية، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات المستوردة وهذا من شأنه أن يقلل من فائض المستهلك لاسيما أن دافعي الضرائب الجمركية يمثلون اكبر بنود هيكل الواردات، و يتفاجم الاثر لمستهلكي السلع المستوردة من ذوي الدخل المحدود، خاصة اذا كان الاقتصاد على درجة واطئة من المرونة لا تسمح بانتقال الموارد الى انتاج سلع بديلة للواردات.

د-التأثير المالي غير المباشر: أن قيام الدولة بفرض الضرائب الجمركية و يترتب عليه ارتفاع اسعار المنتجات، الذي يؤدي بدوره الى انخفاض مستوى الرفاهية الفردية في المجتمع، وبالتالي انخفاض الانتاجية والقدرة على العمل، و ارتفاع نسب البطالة و الفقر . ومن الجدير بالذكر هنا ان تضافر الاثرين النقدي و المالي قد يفضي بالاقتصاد الى الدخول في نوع خاص من التضخم الركودي حيث ترتفع الاسعار مع زيادة نسب البطالة . (أبادير، و الجزار، 2006: 158-159)

6. الآثار الاقتصادية للدين الخارجي:

أ-الآثار الاقتصادية للدين الخارجي في مرحلة اصداره: عند قيام الدولة بالحصول على قرض خارجي سواء كان ذلك من قبل الدول الاجنبية أو احدى الهيئات الدولية المتخصصة في اقرض الدول، فان ذلك يعني قيام الدولة المقرضة بوضع قوة شرائية تحت تصرف الدولة المقرضة من اجل الاستعانة به في تحسين ارصدها من العملات الاجنبية او القيام بشراء السلع من الخارج أو استخدامه لسد فجوة الموارد و الشروع بالتنمية . وعندما تحسن الدولة التصرف بهذه الاموال المقرضة فأنها تؤدي الى تحسن مركز ميزان المدفوعات في كل الحالات، وتحسن سعر الصرف الاجنبي، وبالتالي تكون هناك فرصة للحصول على مستلزمات الانتاج من آلات ومعدات للدولة المقرضة ومن ثم القيام بتمويلها من خلال حصيلة الدين، كذلك فأن الدين الخارجي يمكن من زيادة الناتج القومي لان هذه الديون عادة ما تعقد لأغراض تمويل القيام بالمشاريع الانتاجية التي يلزمها تمويل خارجي سواء كان بشكل كلي او جزئي، ويمكن القول بأن الديون الخارجية عادة ما تتخذ شكل عملات اجنبية او سلع وخدمات والتي يتم وضعها تحت تصرف الدولة المقرضة، فاذا ما اتخذت الديون شكل عملات اجنبية فأنها تؤدي الى تخليص اقتصاد الدولة من حالات الانكماش التي يمر بها من خلال استخدامها في اصدار النقد المتداول، أما اذا اتخذت شكل سلع وخدمات فأن اثاره سوف تختلف باختلاف نوع السلعة المستوردة اذا كانت استهلاكية ام إنتاجية، فاذا كانت السلعة استهلاكية فأنها تؤدي الى زيادة عرض هذه السلع ومن ثم تصبح اداة يمكن من خلالها مقاومة ارتفاع الاسعار الداخلية، اما اذا كانت السلعة إنتاجية فأنها سوف تؤدي الى التوسع في الاستثمار وزيادة مستوى الدخل القومي. (أحمد، 2018:84)

ب-الآثار الاقتصادية للدين الخارجي في مرحلة انفاقه: عند قيام الدولة بالحصول على الدين الخارجي فأن انفاق هذا الدين يترتب عليه آثاراً توسعية أكبر من الآثار التوسعية للدين الداخلي، وذلك لان الدين الخارجي يعني زيادة القوة الشرائية للمجتمع نتيجة الحصول على الدين، ويتوقف حجم الآثار التوسعية للدين الخارجي على المجالات التي يتم بها انفاق هذا الدين، وعلى مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي ومدى المرونة التي يتمتع بها الجهاز الانتاجي، فاذا تم استخدام حصيلة الدين لزيادة الاستثمار فأن هذا يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي، فاذا كان النشاط الاقتصادي في دون مستوى التشغيل الكامل وكان الجهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة فأن ذلك يؤدي الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي، أما اذا كان النشاط الاقتصادي في مستوى التشغيل الكامل وكان الجهاز الانتاجي غير مرن فأن ذلك يؤدي الى حدوث التضخم، أما في حالة انفاق الدين الخارجي على الانفاق الاستهلاكي فأن مساهمته في زيادة النشاط الاقتصادي سوف تكون محدودة. (محمود، 2017: 267)

ج- الآثار الاقتصادية للدين الخارجي في مرحلة استهلاكه: عند حصول الدولة على الدين الخارجي فإن القيام بتسديده يتطلب المزيد من المبالغ النقدية الخاصة، ومن ثم إلى زيادة العبء الضريبي من جانب وإلى التأثير بميزان المدفوعات نتيجة تسديد مبلغ الدين بالعملة الأجنبية من جانب آخر، وأن خدمة استهلاك الدين الخارجي تؤدي إلى انتقال جزء من الثروة القومية كما هو في الدين الداخلي ويترتب عليه آثار انكماشية في الحياة الاقتصادية الكلية حيث يقتضي الأمر استقطاع جزء من القوة الشرائية في الداخل والقيام بتصديرها للخارج على شكل عملات أجنبية مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، وحتى يعود ميزان المدفوعات إلى التعادل أي زيادة الصادرات على الواردات لن تتمكن الدولة من مواجهة أصل الدين وفوائده، وبما أن الكثير من الدول النامية تعاني من العجز في ميزان مدفوعاتها، لذا فهي لن تتمكن من تسديد الدين إلا إذا قامت بزيادة صادراتها إلى الخارج، ومما يذكر أن العديد من الدول النامية أخفقت في تلافي آثار الدين الخارجي على العجز ميزان في المدفوعات وانتهت بالوقوع في مشكلة المديونية و تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.

وأخيراً يمكن القول بأن خدمة الدين العام الخارجي يتطلب من الدولة القيام باستخدام حصيلة الدين في مشاريع البنى التحتية التي تزيد من مستوى الإنتاج السلعي المصدر إلى الخارج ويقلل مستوى الواردات وهو ما يجعل ميزان المدفوعات لصالح الدولة ومن ثم زيادة العملات الأجنبية التي تعمل على تسديد قيمة الدين وفوائده. (خليل، و اللوزي، 1999: 287-286)

المبحث الثاني: الدين الخارجي للاقتصاد العراقي

قبل الوقوع في مثالب الحروب و الحصار، لم يكن العراق مصنفاً ضمن الدول المدينة، حيث أن عملية التمويل الخارجي للعراق كانت تتم من خلال اتفاقيات ما بين العراق والدول الدائنة، و يتم تسديد الديون المتراكمة من خلال عائدات النفط الأمر الذي أتاح للعراق التمتع بمكانة مرموقة اقتصادياً، فضلاً عن حصوله على ثقة المؤسسات الدولية في منح الائتمان دون وجود خوف من عدم إمكانية تسديدها بزمته من ديون، إذ كان العراق يعد من ضمن الدول الغنية النامية بفعل الثروات الطبيعية والطاقت البشرية الكبيرة، علاوة عن امتلاكه أكبر الاحتياطات من العملات الأجنبية والذهب، وبذلك يمكن القول بأن الدين الخارجي العراقي قد بدأ بالتصاعد في ثمانينات القرن الماضي ليتفقم في التسعينيات وما أعقبها من التزامات إثر الحروب و الحصار. ونحاول في ما يلي تعقب مسار تطور الدين الخارجي للاقتصاد العراقي عبر تصنيفات الجهات الدائنة

1. هيكل الدين الخارجي:

المجموعة الأولى: دول نادي باريس: قبل عام 2003 قام نادي باريس بتقدير مجموع الديون العراقية بأنها تتراوح بين (115-128) مليار دولار، حيث قامت شركة ايكزوتيكس وهي الشركة المتخصصة في تجارة الديون ان ديون العراق تتراوح بين 103.4 و 129.4 مليار دولار وتتضمن أصل الديون والفوائد المتأخرة، أما العراق فيعترف بالأرقام المقدمة إلى الأمم المتحدة عام 1990 فقط والبالغة 41 مليار دولار. وبعد عام 2003 عملت الولايات المتحدة على تخفيض الديون العراقية وبعد جهود تم التوصل إلى اتفاق مع دول نادي باريس والبالغ عددها 18 دولة وبلغ حجم الديون لهذه الدول 51.6 مليار دولار وذلك في عام 2004 إلى تخفيض الدين بمقدار 80% من الديون المستحقة على العراق ووفق الشروط التالية:

1. تخفيض نسبة 30% عند توقيع الاتفاق.

2. في المرحلة الثانية للاتفاق يتم تخفيض آخر مقداره 30% من حجم الدين وفوائده عند التوقيع مع صندوق النقد الدولي على اتفاق الترتيبات السائدة.

3. المرحلة الثالثة للاتفاق تتضمن تخفيض 20%، حال التزام العراق بجميع شروط صندوق النقد الدولي.

4. منح العراق 6 أشهر فترة سماح، حيث لا يتم الدفع خلال السنوات الثلاثة الأولى أي مبالغ وإنما يقوم العراق بدفع جزء من الفائدة خلال السنوات الثلاثة الأخرى وذلك ابتداء من عام 2008.

(الجميل، واخرون، 2018: 15)

المجموعة الثانية: ديون بلدان خارج نادي باريس: استناداً إلى شروط اتفاق نادي باريس والتي من بين تلك الشروط عدم منح العراق لأي دائن أفضلية على ما تم منحه لدول نادي باريس ، وعليه قام خبراء من وزارة المالية والبنك المركزي وبمشاركة (هوليه لوكي البريطانية) المستشار المالي الخارجي الذي تم التعاقد معها لأجل تسوية ديون الدول الدائنة من غير الأعضاء في نادي باريس بالتفاوض مع هذه الدول بعد أن قامت شركة (ارنست أند يونغ) الوكيل المحاسبي والتدقيقي للحكومة العراقية بمطابقة ديونها مع السجلات العراقية ، وقد تبين فيما يخص الديون العراقية بأن حوالي ثلثي من ديونه لصالح البلدان غير الأعضاء في نادي باريس، وقد يكون من الصعب القيام بإدراج تلك البلدان في مفاوضات نادي باريس، وقد تمكن العراق بسلاسة من تخفيف ديون نادي باريس الذي قد جاء وفق شروط صندوق النقد الدولي ، فمن المرجح أن تكون هناك مساعي لعرض اعفاء ديونه من بلدان غير الأعضاء في نادي باريس ايضاً ، وقد يكون في شكل الحصول على النفط الخام، أو الحصول على الفرص التجارية والاستثمارية في العراق، وقام صندوق النقد الدولي عام (2003) بإجراء مسح ميداني تبين من خلاله بوجود حوالي (55) دولة غير عضو في نادي باريس قدمت مطالباتها ضد العراق يعود تاريخها الى قبل عام(2003)، وابتداء من العام (2005) قام العراق بأجراء الاتصال مع تلك الدول مطالباً بتصفية ديونهم وتسويتها وفق شروط مالية مماثلة لتلك التي تم الاتفاق عليها مع نادي باريس، ومن أصل القائمة ذات الـ (55) دولة غير العضو في نادي باريس، فقد توصل العراق الى قرار لحل قضايا الدَّين الثنائية مع تلك الدول كافة عدا (الجزائر والبرازيل ومصر والكويت والمغرب وباكستان وبولندا وقطر والسعودية وتركيا والإمارات)، والذي تقدر ديونها بحدود (19,5) مليار دولار والتي قد تم إعادة جدولتها منذ عام (2005). (هذال ، 2018: 90)

المجموعة الثالثة: المؤسسات المالية والتجارية: قامت وزارة المالية العراقية بتقديم عرضاً لصغار الدائنين التابعين للمؤسسات المالية والتجارية للقطاع الخاص الاجنبي والذي لا يتجاوز دين كل منهم عن (35) مليون دولار، وهذا العرض يعكس الخطوط العريضة لاتفاقية نادي باريس وذلك من خلال دفع نسبة (25%) و(10%) نقداً من القيمة الاجمالية لأصل الدين وفوائده المتركمة، اما الباقي فيتم شطبه بشكل نهائي، ويتم تقدير تلك الديون بحدود (2,6) مليار دولار، اما فيما يخص المؤسسات التي يتجاوز حجم دينها عن (35) مليون دولار، فقد تم تقديم عرض نقدي لها من خلال اصدار سندات من قبل الحكومة العراقية وذلك بما يعادل نسبة لا تزيد عن (20%) من قيمة الدين، وذلك وفق مواصفات وشروط معينة مطابقة لشروط اتفاقية نادي باريس، وقد تم عرض السندات على الدائنين الكبار من القطاع الخاص الاجنبي لكي يتم اطفاء (80%) من الديون وبموافقتهم على استبدال تلك الديون بالسندات، وقد تمت موافقة هؤلاء الدائنين على الشروط، ومن الجدير بالذكر بأن ديون هذه الفئة تبلغ (14) مليار دولار، وبعد القيام بالتسوية في عام 2006 سيصبح الدين (3) مليار دولار. (حداد، 2007: 114)

المجموعة الرابعة: مجموعة الديون غير المعالجة (المعلقة) هناك العديد من الدول التي لم يتم معالجة ديونها مثل (المغرب، تركيا، الاردن، ليبيا، الهند) (الجميلي، واخرون 2018: 16) والتي تقدر الديون المعلقة بـ 43 مليار دولار (صالح، 2020: 3) وتجدر الإشارة الى أن العراق ابرم في السنوات الاخيرة العديد من اتفاقيات القروض مع دول وجهات دولية متنوعة كانت في الغالب قروض ميسرة ومنها ما يلي:

1. **القرض الياباني:** تعهدت الحكومة اليابانية ضمن برامج المساعدة التنموية في عام 2003 وتحديداً في مؤتمر الدول المانحة لإعادة اعمار العراق الذي قد عقد في مدريد بتقديم (5 مليار دولار) امريكي للعراق بواقع (3,5 مليار دولار) على شكل قرض ميسر قابل للاسترداد وبمعدل فائدة (0,65) وبفترة (40 سنة بضمنها 10 سنوات فترة امهال) و(1,5 مليار دولار) بشكل منحه قد تم ايداعها في صندوق اعادة اعمار العراق، وهكذا بلغ المبلغ الاجمالي للقروض التي تم تقديمها للعراق من الحكومة اليابانية (470791 مليون ياباني) ما يعادل (4,715 مليار دولار).

2. قروض البنك الدولي: تشمل هذه القروض مايلي

أ- **مؤسسة التنمية الدولية:** سبق وان قام العراق بتوقيع (5) اتفاقيات مالية مع مؤسسة التنمية الدولية من اجل تمويل مشاريع البنى التحتية في العراق بمبلغ (500 مليون دولار)، ولمدة (35 سنة وبضمنها 10 سنوات امهال)، موزعة على قطاعات الكهرباء، والماء، والتربية، والطرق والجسور.

3. البنك الدولي:

أ- **قرض سياسة التنمية المستدامة لدعم الموازنة:** لقد حصل العراق على قرض بقيمة (250 مليون دولار) في عام 2010 (قرض سياسة التنمية المستدامة لدعم الموازنة)، وبمعدل فائدة الايبور + هامش ثابت بنسبة (0,6%) كل (6) أشهر، وبمدة (15 سنة بضمنها 4 سنوات امهال)

ب- **قرض مشروع ممرات النقل:** لقد حصل العراق على قرض بقيمة (355 مليون) لصالح وزارة الاعمار والاسكان، وذلك في عام 2014، ولمدة (15 سنة بضمنها 5 سنوات امهال)، وبمعدل فائدة (1,5%) نصف سنوية. (وزارة المالية، قسم الاقتراض، 2014)

4. **قرض صندوق النقد الدولي:** قام صندوق النقد الدولي بالتعهد بتقديم مبلغ (2,3 مليار دولار) خلال عامي 2010، 2011، ولمدة (5 سنوات بضمنها 3 سنوات امهال) ضمن الاتفاقية المساندة الدولية في عام 2010، وذلك من اجل دعم الموازنة.

5. **القرض الايطالي:** تعهدت ايطاليا بتقديم قروض الى العراق بقيمة (400 مليون يورو) على مدة ثلاث سنوات، وبمدة قرض (16 سنة وبضمنها 8 سنوات امهال)، وبفائدة (0,2) سنوياً، وذلك بموجب اتفاقية التعاون التي تم توقيعها بين البلدين في عام 2007، وقد تم التوقيع على القسم الاول من القرض بتاريخ 2008/1/23 وبمبلغ (100 مليون يورو) تم تخصيصه لغرض دعم القطاع الزراعي في العراق.

6. **قروض صندوق النقد العربي:** يعود تاريخ هذا القرض الى عام 1991، والذي قد خصص لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث تم توقيع الاتفاقية في عام 2008/7/14 ودخلت حيز التنفيذ في 2008/7/31 على ان يبدأ التسديد في 2008/1/1 على ان يتم الدفع على اربع اقساط سنوية، وفي 7/ 9/ 2011 تم القيام بتوقيع تعديل اتفاقية هيكلية المديونية التي تم توقيعها بين العراق وصندوق النقد العربي، وذلك لأجل جعل سعر الفائدة عائمة بشرط ان لا تزيد على 4%. (عداي، 2016: 16-17) وفيما يلي تطور الدين الخارجي في العراق وكما يلي:

جدول (1) تطور الدين الخارجي في العراق (2005-2019) مليون دولار

السنوات	دول ناديباريس (مليون دولار)	دول خارج نادي باريس (مليون دولار)	الدائنون التجاريون (مليون دولار)	دول الخليج (مليون دولار)	مؤسسات مالية (مليون دولار)	مجموع الدين الخارجي (مليون دولار)
2005	146.9	98.4	184.6	276.4	6.5	712.8
2006	161.5	100.3	41.0	276.4	6.2	585.3
2007	164.8	100.7	41.0	276.4	6.2	589.0
2008	99.3	27.2	36.9	276.4	4.8	444.5
2009	100.9	28.3	36.8	276.4	4.4	446.9
2010	100.9	28.3	36.8	276.4	4.1	446.5
2011	105.9	28.8	36.8	276.4	3.7	451.6
2012	94.4	27.1	36.8	276.4	3.4	438.1
2013	86.4	25.5	36.8	276.4	3.0	428.0
2014	83.9	24.6	36.8	276.4	2.8	424.5
2015	71.5	22.1	35.6	276.4	2.0	407.6

393.7	1.5	276.4	35.6	20.4	59.8	2016
390.2	1.2	276.4	35.6	18.8	58.2	2017
382.3	1.3	276.4	35.6	17.1	52.0	2018
763.2	396.8 التاكيد من الرقم	276.4	27.9	15.4	46.7	2019

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين العام، الدين الخارجي

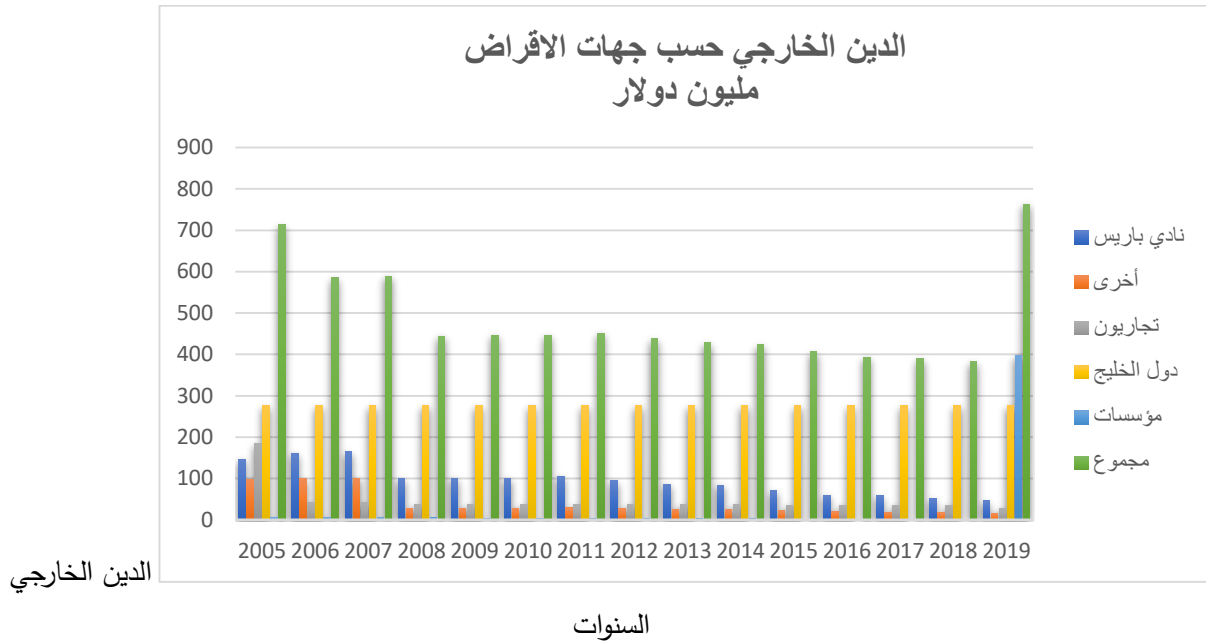
من خلال الجدول (1) يلاحظ بأن حجم الدين الخارجي في عام 2005 قد حقق انخفاضاً عما كان عليه سابقاً وذلك بسبب اتفاقية نادي باريس في تخفيض حجم الدين الخارجي حيث بلغ حجم الدين الخارجي 712.8 مليون دولار في عام 2005 حيث كانت حصة نادي باريس من نصيب الدين الخارجي 146.9 مليون دولار اما دول خارج نادي باريس فقد بلغت 98.4 مليون دولار، والدائون التجاريون 184,6 مليون دولار، ودول الخليج 276.4 مليون دولار والمؤسسات المالية 6.5 مليون دولار، ويعزى السبب في هذا الانخفاض قيمة الدين لنادي باريس وخارج نادي باريس لاتفاقية دول نادي باريس.

وقد شهدت الفترة (2008-2009) ارتفاعاً في حجم الدين الخارجي وذلك بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط وبذلك قد بلغ 444.5 مليون دولار في عام 2008 بينما بلغ نصيب دول نادي باريس قياساً بالدين الخارجي 99.3 مليون دولار اما دول خارج نادي باريس فقد بلغ نصيبها قياساً بالدين الخارجي 27.2 مليون دولار اما نصيب الدائون التجاريون قياساً بالدين الخارجي فقد بلغ 36.9 مليون دولار بينما بلغت ديون دول الخليج 276.4 مليون دولار وديون المؤسسات المالية قياساً بالدين الخارجي قد بلغت 4.8 مليون دولار بينما ارتفع حجم الدين الخارجي الى 446.9 مليون دولار في عام 2009 حيث بلغ حجم ديون نادي باريس قياساً بالدين الخارجي 100.9 مليون دولار بينما بلغت ديون دول خارج نادي باريس 28.3 مليون دولار اما ديون الدائون التجاريون فقد بلغ نصيبها قياساً بالدين الخارجي 36.8 مليون دولار بينما كان نصيب دول الخليج من الدين الخارجي 276.4 مليون دولار اما نصيب المؤسسات المالية فقد بلغ نسبته قياساً بالدين الخارجي 4.4 مليون دولار.

اما الفترة (2010 - 2018) فقد استمر حجم الدين العام الخارجي بالارتفاع مرة والانخفاض مرة اخرى.

وقد شهدت الفترة (2019) ارتفاعاً في حجم الدين الخارجي حيث بلغ حجم الدين الخارجي 763.2 مليون دولار، حيث بلغ نصيب ديون نادي باريس قياساً بالدين الخارجي 46.7 مليون دولار بينما كان نصيب ديون خارج نادي باريس قياساً بالدين الخارجي 15.4 مليون دولار اما ديون الدائون التجاريون قياساً بالدين الخارجي فقد بلغت 27.9 مليون دولار وديون دول الخليج قياساً بالدين الخارجي قد بلغت 276.4 مليون دولار بينما بلغت ديون المؤسسات المالية قياساً بالدين الخارجي 1.3 مليون دولار ويعزى السبب في ذلك الى انخفاض اسعار النفط وجائحة كورونا كما موضحة في الشكل البياني ادناه .

شكل (1) الدين الخارجي



المبحث الثالث: مقارنة في تحليل أثر الدين الخارجي على الاقتصاد العراقي

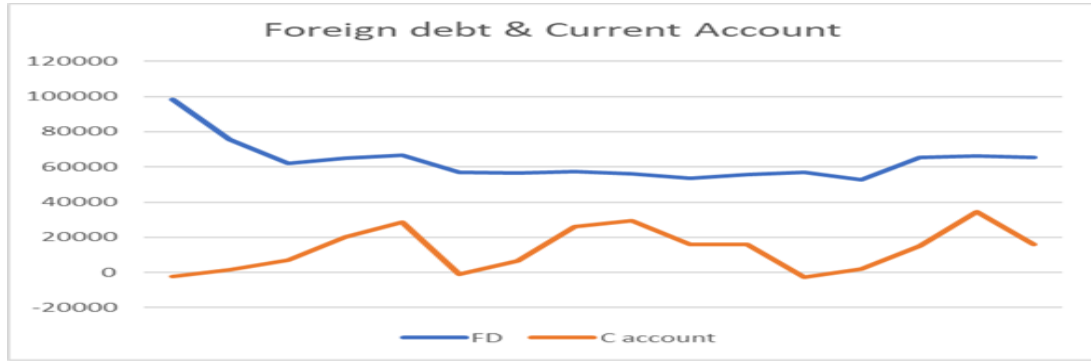
1- دلالة مؤشرات مختارة في العلاقة بين الدين الخارجي والتنمية:

أ- العلاقة بين الاقتراض الخارجي و رصيد الحساب الجاري: تشير أدبيات التنمية ان دواعي اللجوء الى التمويل الخارجي ينطلق من تحليل نموذج الفجوتين الذي يستند الى حقيقة مفادها " انه اذا قصر الناتج المحلي عن توفير دخل كاف لاستخدامه في تمويل الاستهلاك و تكوين مدخرات كافية للاستثمار تظهر فجوة الموارد التي تنعكس على شكل عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات و خاصة الميزان التجاري فيه"، و هذا العجز يحتاج الى تدفق رؤوس الاموال من الخارج. أي ان: فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية = الحاجة الى الاقتراض الخارجي

و لعل مؤشرات العلاقة بين الاقتراض الخارجي و رصيد الحساب الجاري يدل على مدى الحاجة الفعلية الى الاقتراض الخارجي، بمعنى ان الحاجة للاقتراض الخارجي ترتفع اذا كان صافي وضع الحساب الجاري سالب و العكس صحيح و قدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي نلاحظ ان تناسب العلاقة بين رصيد الحساب الجاري و الاقتراض الخارجي حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -0.21055 خلال المدة 2004-2019 و يتضح ذلك من الشكل (2) الا ان علاقة الارتباط المذكورة لا تدل على اثر متناسب بينهما من الجانب الوظيفي كون القروض كانت قد ترتبت على العراق خلال المدة السابقة بصرف النظر عن وضع الحساب الجاري كما ان تقليص الدين الخارجي بعد 2004 جاء هو الآخر لأسباب لا تتعلق بوضع الحساب الجاري بالرغم مما شهدته الأخير من تحسن.

شكل (2) الدين الخارجي والحساب الجاري

مليون دولار

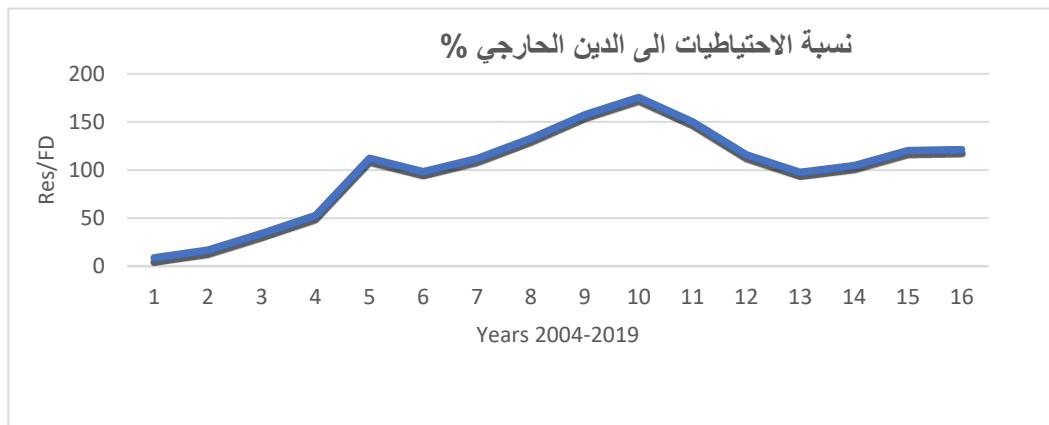


السنوات

المصدر: - تم اعداد الشكل على اساس - احصاءات وزارة المالية دائرة الدين العام (بضمنها الديون المعلقة ، سنوات متفرقة)

ب- مؤشر الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي: غالبا ما تلجأ المؤسسات النقدية الدولية المعنية بقياس الجدارة الائتمانية للاقتصاد الى هذا المؤشر لتقدير مصداقيته الائتمانية credit worthiness وقدرته على سداد التزاماته الخارجية. فهذا المؤشر يقترب في مدلوله من الإحتياطي الكامن لوضع الإقتصاد المعني إزاء العالم. وعلى الرغم من جسامته الأزمات التي مر بها العراق خلال العقد الماضي الا ان هذا المؤشر أظهر توجها ايجابيا بعد انتكاسته في منتصف العقد وقد بلغ متوسط التغطية خلال المدة 2004-2020 ما يزيد على 100% متجاوزا 120% في عام 2019 (صندوق النقد العربي، 2020)

شكل (3) نسبة الاحتياطيات الى الدين الخارجي



تم بناء الشكل بالاعتماد على إحصاءات صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2020

وتبقى الاحتياطات رهينة ما يحدث من تغيير في أسعار النفط بمعامل ارتباط تم تقديره 100% خلال المدة المذكورة اعلاه.

ج- المؤشرات ذات الصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العراقي بدون النفط

تتبع الطبيعة الربعية للاقتصاد في العلاقة الوثيقة بين نشاط القطاعات الاقتصادية و القطاع النفطي و يتجلى ذلك في الارتباط بينهما بمعامل يقرب من 95% وقد نما الائتان بمتوسط بلغ ما يقارب 10% خلال المدة لكل منهما. وكما موضح في الجدول ادناه.

الجدول (2) الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي للمدة (2005 - 2019) (1)

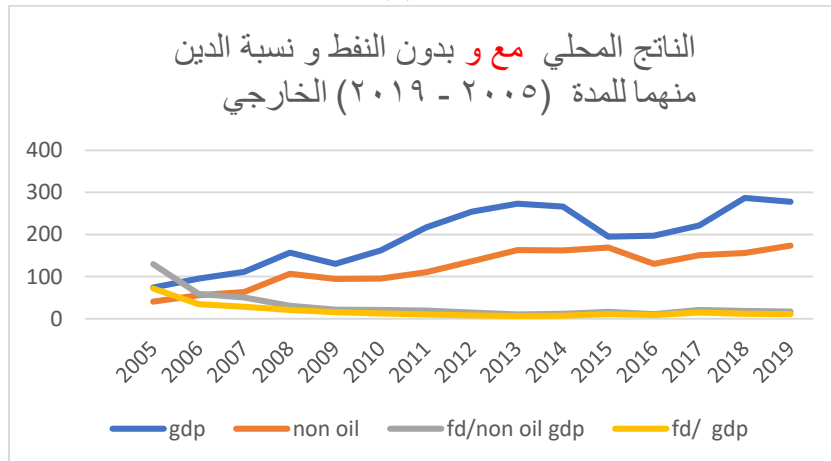
السنوات	الدين الخارجي / الناتج بدون النفط	الدين الخارجي/ الناتج	الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)
2005	1.291462	0.715025	40,712,299	73,533,598.60
2006	0.585114	0.340404	55,610,555	95,587,954.80
2007	0.500364	0.282806	62,995,013	111,455,813.40
2008	0.303153	0.205181	106,278,962	157,026,061.60
2009	0.213477	0.154243	94,392,800	130,643,200.40
2010	0.206299	0.120975	95,035,666	162,064,565.50
2011	0.190591	0.096477	110,011,107	217,327,107.40
2012	0.145606	0.078381	136,852,491	254,225,490.70
2013	0.101325	0.060193	162,528,529	273,587,529.20
2014	0.112370	0.071413	169,260,255	266,332,655.10
2015	0.160286	0.107091	130,071,572	194,680,971.80
2016	0.108189	0.083030	151,129,342	196,924,141.70
2017	0.204130	0.144128	156,509,210	221,665,709.50
2018	0.179847	0.115898	173,299,074	268,918,874
2019	0.169773	0.109157	178,668,569	277,884,869.40
Average	0.2981	0.178960		

المصدر: الناتج المحلي الاجمالي مع النفط: البنك المركزي، الموقع الاحصائي، الناتج المحلي الاجمالي ، سنوات متفرقة.

تم احتساب الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط: من خلال بيانات الناتج المحلي الاجمالي - الايرادات النفطية

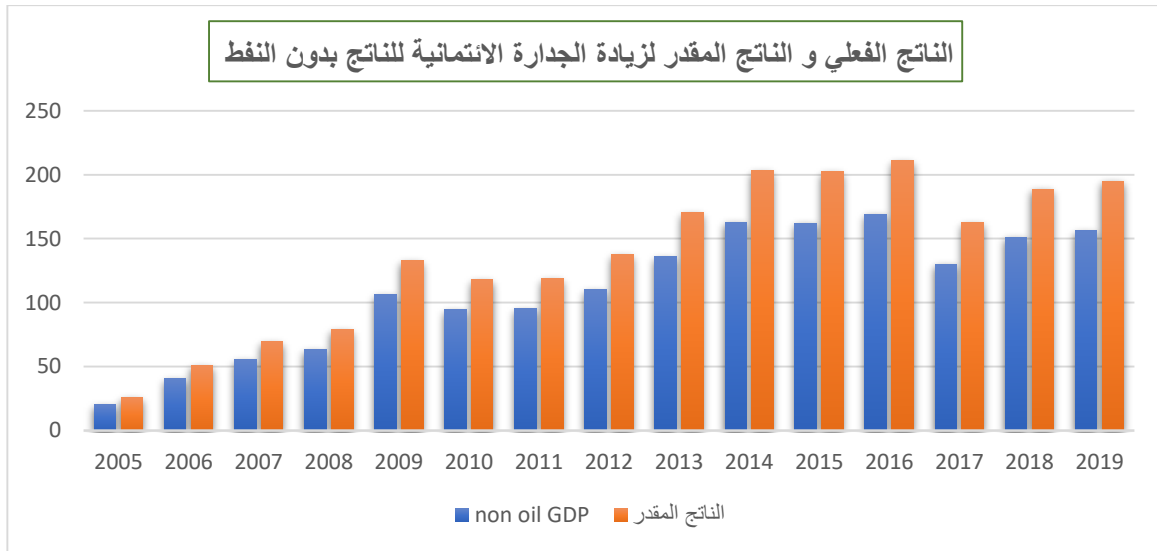
ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (4)



وفي الوقت الذي شكل الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي ما يقرب من 0.17 فان هذه النسبة ترتفع في حالة الناتج المحلي باستبعاد النفط الى ما يقرب 0.29 كمتوسط خلال المدة 2004-2019. ولعل بالإمكان تصور سياق ممكن لتساعد قدرة الناتج المحلي بدون النفط لمواكبة ثقل الدين الخارجي من خلال تقدير معدل النمو المطلوب لنمو الناتج غير النفطي ليصل الى مستوى مقبول تنمويا في استيعاب ثقل الدين الخارجي، ولفترض هنا ان نسبة 25% من الناتج المحلي بدون النفط، تمثل مؤشرا تأشيريا بهذا الصدد. هنا يمكن على الاقل تأشير الزيادة المطلوبة في نمو الناتج المحلي غير النفطي ليكون ذو جدارة ائتمانية مقبولة ازاء الدين الخارجي. وبعد المعالجة الاحصائية (من قبل البنك المركزي) اتضح ان الوصول الى نسبة مقبولة من الدين الخارجي الى الناتج المحلي بدون النفط و تخفيضها من متوسطها الحالي البالغ 29% الى 25%. يستدعي نمو الناتج المحلي بدون النفط بنسبة تقدر بـ 18% بدلا من 10%¹.

شكل (5)



الجزء الاقليمي/ السنوات الجزئية العامودي/ الناتج المحلي الاجمالي بدون النفط

المصدر: تم بناء الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

الاستنتاجات: خلاص هذا البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ندرج اهمها فيما يلي :

1. الأصل في الدين الخارجي أن يكون لأغراض التخفيف من فجوة الموارد وأن يترك آثارا مباشرة وغير مباشرة في دعم عملية التنمية وتطوير البنى الاقتصادية وتغيير المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج.
2. ان ادارة الدين الخارجي وطريقة توظيفه تعكس قدرة الادارة الاقتصادية بكل مفاصلها، المالية والنقدية والتجارية على جعل القرض منتجا وقادرا على الايفاء بمتطلبات توزيع أعباء الالتزام بين الجيل الحاضر والاجيال اللاحقة.
3. قدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي بعد 2003 فانه لا يعاني من فجوة موارد بالمفهوم التنموي وان اللجوء الى الاقتراض الخارجي، كان يعود الى هشاشة الاقتصاد واخفاق مساعي التنمية و ادارة موارد الموازنة العامة في حماية الاقتصاد في أوقات الازمات وعدم استغلال الزيادات المتحققة عند ارتفاع اسعار النفط لترصين الجدارة الائتمانية.

¹استند تقدير هذه النسب من خلال اتباع الخطوات الآتية :

1. تقدير قيمة الناتج المحلي الناتج المحلي باستبعاد النفط من خلال اضافة ما يعادل نسبة 25% منه، (النسبة المفترضة للدين من الناتج)
2. احتساب معدل النمو المطلوب في الناتج بعد الاضافة المذكورة. صيغة معادلة معدل النمو

4. تدل المؤشرات المختارة ان الاقتصاد العراقي لا يزال في وضع آمن من تفاقم آثار الدين الخارجي سواء فيما يتعلق بالاتساق مع وضع الحساب الجاري ووضع الاحتياطات الدولية عند حدود آمنة الا ان ذلك يعود الى عائدات النفط التي شهدت ارتفاعات متفاوتة خلال المدة.
5. بالعلاقة مع فرضية البحث، يعد الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد عائدات النفط المصدر البديل المناسب لتكوين تصور عن الجدارة الائتمانية الفعلية للاقتصاد و عليه تم تقدير معدل النمو المطلوب في الناتج المحلي غير النفطي على اساس تحفيض نسبة الدين منه من النسبة الحالية 29% الى 25% الامر الذي يستدعي نمو الناتج بنسبة 18% .

التوصيات: اهم التوصيات التي خرج بها البحث هي:

1. العمل على تبني سياسات واضحة للدين الخارجي ، من خلال وضع المعايير والاسس والشروط من جانب والكيفية التي يتم بها استخدام ذلك الدين من جانب آخر .
2. توجيه الدين الخارجي الى المشاريع الاستثمارية التنموية المنتجة باتباع معايير تحدد ما يخصص لملافاة الأثر المستقبلي للدين العام بصورة عامة و الدين الخارجي على وجه الخصوص من خلال بناء الجدارة الائتمانية للناتج المحلي بعيدا عن الايرادات النفطية
3. ينبغي أن تؤخذ معايير الاستدامة التنموية في الاعتبار عند اللجوء الى الاقتراض الخارجي و مايتطلبه ذلك من القيام بإصلاحات حقيقية في بنية الاقتصاد العراقي لاسيما القطاعات الانتاجية الاخرى التي تكوّن الناتج المحلي الاجمالي بدون عن النفط.
4. العمل على اتباع سياسة مالية رشيدة عند قيام الحكومة باعداد الموازنة من خلال استثمار الفوائض في المجالات المنتجة المناسبة التي تساهم في عملية التنمية.
5. العمل على التمويل الذاتي الكفوء للدين العام بشكل عام والدين الخارجي بشكل خاص.

المصادر:

الكتب

1. الاعسر، خديجة، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016
2. أندراوس، عاطف وليم، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010
3. الحريري، محمد خالد، المهابني، محمد خالد، الخطيب، خالد شحادة، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2017
4. أبابير، عطا الله ابو سيف، الجزائر، جابر محمد عبد الجواد، اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2006
5. محمود، حامد محمود، اقتصاديات المالية العامة، دار حميثرا للنشر، مصر، 2017
6. خليل، علي محمد، اللوزي، سليمان احمد، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999
7. صالح، لورنس يحيى، جناني، حامد رحيم، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، دار الكتب والوثائق ببغداد، العراق، بغداد، 2018

الرسائل والاطاريح

8. سلمان، سارة عبد الرضا، العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 -2014، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والخمسون، 2017
9. هذال، أحمد حامد جمعة، رسالة بعنوان تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الايرادات النفطية في العراق للمدة 2005-2015، العراق، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2018

البحوث

10. ابو مللة، سمير مصطفى، شاهين، محمد اكرم، بحث بعنوان اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي " حالة بعض الدول العربية المقترضة " غزة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية، 2016
11. مرقس، سمير سعد، بحث بعنوان الدين العام وكيفية ادارته وتخفيضه، مصر، مجلة المال والتجارة، العدد583، 2017
12. الجميلي، سامي حميد، بحث بعنوان تطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2018)، العراق، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 1، العدد2021، 23
13. حداد، حامد عبيد، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، العدد33، 2007
14. عداي، نور شادان، بحث بعنوان تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010-2014) العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، 2016

المواقع:

15. احصاءات وزارة المالية دائرة الدين العام <http://www.mof.gov.iq/obs/ar/Pages/debtreports.aspx>
12. البنك المركزي العراقي النشرة الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة (2004-2020) <https://cbi.iq/news/view/492>
13. احصاءات صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database